مجلة فصل الخطاب Journal of Faslo el-khitab
ISSN: 1071-2335/ E-ISSN: 2602-5922/ Legal Deposit N°: 2012-1759
مجلد 12، عدد رقم: 02، جوان 2023، صص: 101- 118

تاريخ الاستلام(2023/01/02)تاريخ القبول (2023/05/18)تاريخ النشر (2023/06/30)

معايير جودة السجع

Quality Standards of Assonance

صابة جيلالي
الملحقة الجامعية قصر الشلالة، تيارت(الجزائر)، sabadjilali@yahoo.fr

ملخص:

السجع أحد المواضيع التي شغلت عقول النقاد لزمن طويل، خاصة لما تعلق الأمر بمسألة وروده في القرآن الكريم، مما جعل الكثير منهم يتحرج من المسألة. واستبدلوه بمصطلح الفاصلة القرآنية، ومنهم من وضع له شروطا ليكون حسنا محمودا وعلى رأسهم أبو هلال العسكري صاحب الصناعتين.

كلمات مفتاحية: السجع؛ الفاصلة القرآنية؛ القرآن الكريم؛ سجع الكهان؛ أبو هلال العسكري؛ السجع الحسن.

Summary:
Assonance is one of the subjects that has occupied the minds of critics for a long time, especially with regard to the question of reception in the Quran, which makes many of them far from the question. And they used Quranic term interval, and some of them set conditions and quality standards of assonance; such as Abu Hilal, who initiated these conditions.
Keywords: Assonance; Assonance Quranic; The Holy Quran ; The good assonance; Abu Hilal.

1. مقدمة:

شغل السجع ولزمن طويل عقول النقاد خاصة لما ارتبط ذكره بالقرآن الكريم، حيث تحفّظ العديد منهم ورفض إطلاقه على الذكر الحكيم، واستبدلوه بمصطلح الفاصلة القرآنية. ذلك ومنهم من ذمّ السجع لارتباطه بالكهانة في الجاهلية، إلا أنهم

المؤلف المرسل: صابة جيلالي، الإيميل: sabadjilali@yahoo.fr

لم يختلفوا في مكانة هذا المحسن البديعي في اللغة العربية لما له من قيمة بلاغية، وأثر بالغ في الأذواق والأسماع. وذهب بعضهم إلى وضع شروط معيّنة لجودة السجع.

ويُعَدُّ أبو هلال العسكري أوّل من تعرض لمعايير جودة السجع أو الفواصل، وقد حدّد عدّة معايير أساسية لذلك، نحاول أن نذكرها مع شيء من البسطو التحليل حتى تتّضح أمام القارئ.

فكان **أول هذه المعايير** التي جاء بها: البراءة من التكلف، والمقصود ألاّ يتكلفه المتكلم حتى يعاب عليه الأمر.

أما المعيار **الثاني** فهو الخلو من التعسف[1].

فإذا سلم السجع منهما لم يكن في جميع صفوف الكلام أحسن منه[2]. وكانت علامتهما عنده الإكثار والموالاة[3].

ولم يكن أبو هلال الوحيد الذي دعا إلى وضع هذا المعيار، فقد سار على نهجه الكثير من النقاد والأدباء، وما من واحد منهم لم يدم التكلف والتعسف، ومنهم من جعلها معيارا واحدا، إلا أن العسكري تعامل معهما تعامل الاثنين[4].

و قد أوضح ابن الأثير التكلف وعدم التكافؤ بقوله: « إذا صوّرت في نفسك معنى من المعاني ثم أردت أن تصوغه بلفظ مسجوع، ولم يواتك ذلك إلا بزيادة في ذلك اللفظ، أو نقصان منه، ولا يكون محتاجا إلى الزيادة ولا إلى النقصان، فإذا فعلت ذلك فإنّه هو الذي يُدمُّ في السجع ويُستقبح، لما فيه من التكلف والتعسف»[5].

أما **المعيار الثالث** عند أبي هلال العسكري هو عدم الإكثار والموالاة. قال: «إن أمكن كل فاصلتين على حرف واحد أو ثلاث أو أربع، ولا يتجاوز ذلك، كان أحسن، فإن جاوز نُسب إلى التكلف»[6].

وأضاف قائلا: « إذا طال من استكراه وتنافر»[7]. ويقول في حديث له عن التصريع- وهو من أنواع السجع-: « مثل هذا: إذا اتفق في موضع من القصد أو موضعين كان حسنا. فإذا كثر وتوالى دلّ على التكلّف»[8]. « وقد ارتكب قوم من القدماء الموالاة بين أبيات كثيرة من هذا الجنس، فظهر أثر التكلّف وبان عليها سمة التعسّف».

وقد وافق ابن سنان الخفاجي أبا هلال في رأيه فقال: « مما يجب اعتماده في هذا ألا تجعل الرسالة كلها مسجوعة على حرف واحد، لأنّ ذلك يقع تعرضا للتكرار، وميلا إلى

التكلف، وقد استعمل ذلك في الخطب وغيرها من المنثور، وهو يقبح في المكتبات الخاصة»[9].

ويقول الخفاجي أيضا- في هذا المقام -: « وكان الفصيح من كلامهم ألا يكون كلّه مسجوعا، لما في ذلك من أمارات التكلف والاستكراء والتصنع، ولا سيما فيما يطول من الكلام»[10].

وسار في ركابهما ابن أبي الأصبع فقال: « لا تجعل كلامك كله مبنيا على السجع، فتظهر فيه الكلفة، ويتبيّن فيه أثر المشقّة، وتتكلف لأجل الأسجاع ارتكاب المعنى الساقط واللفظ السائل، وربما استدعيت كلمة للقطع رغبة في السجع فجاءت نافرة من أخواتها قلقة في مكانها»[11].

أما على الجندي فقد اعتبر ما اتّفق عليه جمهرة البلغاء[12]. وأورد آراء وأقوالا لبعضهم يدعم بها رأيه، مثل الجاحظ إذ يقول: « وإذا طال وجدت في القوافي ما يكون مجتلبا ومطلوبا مستكرها[13].

ويقول قدامة بن جعفر في هذا المقام: «ومن أوصاف البلاغة: السجع في موضعه وعند سماح القريحة به، وأن يكون في بعض الكلام لا جميعه، فإنّ السجع في الكلام كمثل القافية في الشعر، وإن كانت القافية غير مستغنى عنها والسجع مستغنى عنه، فأما أن يلزمه الإنسان في جميع قوله ورسائله وخطبه ومناقلاته، فذلك جهل من فاعله وعَيٌّ من قائله»[14].

وقد خالف ابن الأثير مذهب هؤلاء، فلا تهمه كثرة السجع، لأنه كان مفتونا به، مكثرا منه، ولكن يهمه أن يكون مطبوعا غير متكلّف[15]، فيقول: « فإذا تهيأ للكاتب أن يأتي به في كتائبه كلها على هذه الشريطة، فإنه يكون قد ملك رقاب الكلم، يستعبد كرائمها ويستولد عقائمها، وفي مثل ذلك فليتنافس، وعن مقامه فليتقاعس»[16].

وقد اعتبر على الجندي ذلك إسرافا من ابن الأثير- المعروف عنه تعصبه للسجع- «فكثرة السجع أو إلزامه لا يحمدان مهما بلغ السجع من الحسن، وليست العلة فقط ترجع إلى ما ذكروه وهو خوف الوقوع في التكلف، ففي مقدور بعض البلغاء الأبيناء أن يسجع كل كلامه وينجو من التكلف، وكثيرة من النصوص المسجوعة لا أثر فيها التكلف، مع هذا فإننا نضيق بها ونصدف عنها، ولكن السرّ أن النفس بفطرتها محدودة الطاقة في استيعاب ما يعرض عليها، ويتعاظمها أن تصبر على لون واحد، وإحساسها عادة يضعف

تدريجيا بما يحسه، فلا بدع أن تسأم ورود الصور المتشابهة الوافدة عليها، ولو كانت في ذاتها آية في الأناقة »[17].

والذين ذهبوا إلى استحسان القلة في السجع لم يبينوا لنا مقدارها ولم يمثلوا لها[18].

المعيار الرابع: تساوي القرائن[19] - أو ما سماه أبو هلال توازن الأجزاء وتعادلها-: والمقصود هنا تساوي المقاطع «لا تزيد إحداها على الأخرى، ومع ذلك فالزيادة القليلة مغتفرة لا يعتد بها»[20]، «فإن لم يكن ذلك، فينبغي أن تكون القرينة التالية أطول من سابقتها»[21].

أما الزركشي فوصل به الأمر إلى « أن جعل الأصل في القرينة المساواة، فلا عجب أن ارتفع به قوم إلى أعلى مراتب السجع»[22].

أما عبد العزيز عتيق فقد صنف السجع الحسن إلى أربعة أصناف ويقول.

1.وأحسن السجع وأشرفه منزلة للاعتدال الذي فيه هو ما تساوت فقراته في عدد الكلمات نحو قوله تعالى: ﴿ **فأما اليتيم فلا تقهر، وأما السائل فلا تنهر** ﴾ **[الضحى/** 09 – 10]، وقوله تعالى أيضا: ﴿ **في سدر مخضود، وطلع منضود، وظل ممدود** ﴾ **[الو اقعة /** 28 – 30].

2.ثم ما طالت به الفقرة الثانية عن الأولى طولا لا يخرج بها عن الاعتجال كثيرا، وذلك لئلا يبعد على السامع وجود القافية فتذهب اللذة، نحو قوله تعالى: ﴿ **والنجم إذا هوى، ما ضل صاحبكم وما غوى**﴾ [النجم/ 1-2]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ **وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا إدّا**[23]، **تكاد السموات يتفطران منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا**﴾ [مريم / 88 – 90]. فإن الفقر ة الأولى ثمان لفظات والثانية تسع.

3.ثم ما طالت فقرته نحو قوله تعالى: ﴿ **خذوه فغلوه، ثم الجحيم صلوه، ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه** ﴾ [الحاقة / 30 – 32].

4.ولا يحسن أن يؤتى بالفقرة الثانية أقصر من الأولى كثيرا، لأن السجع قد استوفى أمده من الفقرة الأولى بحكم طوله، ثم تجيء الفقرة الثانية قصيرة عن الأولى، فتكون كالشيء المبتور فيبقى الإنسان عند سماعها كمن يريد الانتهاء عند غاية فيعثر دونها.

ويضيف عبد العزيز عتيق - وقد قسم السجع إلى ضربين من حيث الطول والقصر- فيقول: « فالسجع القصير هو ما تكون فيه كل واحدة من السجعتين مؤلفة من ألفاظ قليلة، وكلما قلت الألفاظ كان أحسن لقرب الفواصل أو الفقرات المسجوعة من سمع

السامع، وهذا الضرب أوعر السجع مذهبا وأبعده متناولا، ولا يكاد استعماله يقع إلا نادرا ...و أحسن السجع القصير ما كان مؤلفا من لفظتين كقوله تعالى: ﴿**و المرسلات عرفا، فالعاصفات عصفا** ﴾ [المرسلات/ 1-2]، وقوله تعالى: ﴿ **يا أيها المدثر، قم فأنذر، وربك فكبر، وثيابك فطهر، والرجز فاهجر** ﴾ [المدثر / 1- 5].و منه ما يكون مؤلفا من ثلاثة ألفاظ وأربعة وخمسة»[24].

المعيار الخامس: توازن القوافي «و إن لم يمكن أن تكون على روي واحد: كقول بعضهم: اصبر على حر اللقاء، ومضض النزال، وشدة المصاع[25]، ومداومة المراس، فلو قال: على حر حرب، ومضض المنازلة، لبطل رونق التوازن، وذهب حسن التعادل»[26].

فـ: " النزال" و"المصاع" و"المراس"، وردت على وزن واحد "فعال" فجعلت القافية متوازنة.

المعيار السادس: التصدير، فقد ذهب أبو هلال إلى أنّ له موقعا جليلا[27].

المعيار السابع: مراعاة المعاني: وقد صرح أبو هلال العسكري في معرض ثنائه على بلاغة القرآن بأنه فاق في تمكين المعنى كلام البشر[28].

وجعل عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني من مراعاة المعنى والعفوية معيارا لجودة السجع فأعلن: «وعلى الجملة، فإنك لا تجد تجنيسا مقبولا، ولا سجعا حسنا، حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه، وحتى تجده لا تبتغي به بدلا، ولا تجد عنه حولا»[29].

ومن ها هنا كان أحلى تجنيس تسمعه وأعلاه، وأحقه بالحسن وأولاه، ما وقع من غير قصد من المتكلم إلى اجتلابه، وتأهب لطلبه، وما هو - لحسن ملاءمته، وإن كان مطلوبا- بهذه المنزلة، مثل قول القائل: اللهم هب لي حمدا، وهَبْ لي مجدا، فلا مجد إلا بفعال، ولا فعال إلا بجمال. ولست تجد هذا الضرب يكثر في شيء وتستمر كثرته واستمراره في كلام القدماء. إن أنت تتبعته من الأثر وكلام النبي ﷺ تثق كل الثقة بوجودك له على الصفة التي قدمت.

فقد تبين من هذه الجملة من الشواهد أن المعنى المقتضى اختصاص هذا النحو بالقول، هو أن المتكل لم يقدم المعنى نحو التجنيس والسجع، بل قاده المعنى إليهما، حتى إنه لو رام تركهما إلى خلافهما مما لا تجنيس فيهو لا سجع، لدخل من عقوق المعنى وإدخال الوحشة عليه، في شبيه بما ينسب إليه المتكلف للتجنيس المستكره، والسجع النافر، ولن تجد أيمن ظاهرا، وأحسن أولا وآخرا، وأهدى إلى الإحسان، وأجلب للاستحسان من ترسل

المعاني على سجيتها، وتدعها تطلب لأنفسها الألفاظ فإنها، -إذا تركت وما تريد- لم تكتس إلا ما يليق بها، ولم تلبس من المعارض إلا ما يزينها[30].

وقد اشترط ابن الأثير أن يكون اللفظ في السجع تابعا للمعنى، لا أن يكون المعنى فيه تابعا للفظ.

فإذا لم يَسُقِ الكلام هذا الشرط شوه معناه، ويوضح ذلك ابن الأثير بقوله: «إذا صورت في نفسك معنى من المعاني ثم أردت أن تصوغه بلفظ مسجوع، ولم يواتك ذلك إلا بزيادة في ذلك اللفظ أو نقصان منه، ولا يكون محتاجا إلى الزيادة ولا إلى النقصان، وإنما تفعل ذلك، لأن المعنى الذي قصدته يحتاج إلى لفظ يدل عليه، وذا دللت عليه ذلك اللفظ لا يكون مسجوعا إلا أن نضيف إليه شيئا آخر أو تنقص منه، فإذا فعلت ذلك فإنه هو الذي يذم من السجع ويستقبح »[31].

فحسن السجع هنا مبني على حسن انتقاء الألفاظ، وينبغي فيه- أي السجع- إضافة إلى ما تقدم «أن تكون الألفاظ المسجوعة حلوة حادة لا غثة ولا باردة، والمراد بغثاثة الألفاظ وبرودتها أن صاحبها يصرف النظر إلى السجع نفسه من غير نظر إلى مفردات الألفاظ المسجوعة وتراكيبها وما يشترط لكليهما من صفة الحسن، فإذا صفي الكلام المسجوع من الغثاثة والبرودة فإن وراء ذلك مطلوبا آخر، وهو أن يكون اللفظ فيه تابعا للمعنى لا أن يكون المعنى فيه تابعا للفظ، وإلا كان كظاهر مموه على باطن مشوه»[32].

وسمى الزركشي هذا المعيار: "المناسبة"، وقال: «اعلم أن من المواضع التي يتأكد فيها إيقاع المناسبة مقاطع الكلام وأواخر، وإيقاع الشيء فيها بما يشاكله، فلا بد أن تكون مناسبة للمعنى المذكور أولا، وإلا خرج بعض الكلام عن بعض»[33].

أما العلوي فقد أضاف أن تكون المعاني الحاصلة عن التركيب مألوفة، غير غريبة ولا مستنكرة، ولا ركيكة مستبشعة، لأنها إذا كانت غريبة نفرت عنها الطباع وكانت غير قابلة لها، وإذا كانت ركيكة مجتها الأسماع»[34].

أما علي الجندي: فقد سماه "التكافؤ بين اللفظ والمعنى": فلا يضام المعنى لأجل المبنى، وكثيرا ما يضام في هذه الصناعة[35]. وقد تحدث عنه بإسهاب مبديا آراء النقاد والبلغاء فيه.

وهذا الشرط – في رأي الجندي-« حجر الأساس في بنية السجع، فإذا خلا منه لم يكن إلا لغوا من الكلام، وخلقا من القول، ولم يزد على أن يكون صناعة زائفة مبهرجة هي أدنى إلى ألاعيب الصبية »[36].

وقد أكد علماء البلاغة هذا المعنى، وأكبروا من شأنه وصرفوا الوقت فيه، فلم يتركوا بعدهم فضلا لقائل، وذلك ما أوضحه الزمخشري بقوله: « لا يحسن المحافظة على الفواصل لمجردها إلا مع بقاء المعنى على سردها على المنهج الذي يقتضيه حسن النظم والتئامه، فإما أن يهمل المعنى ويهتم بتحسين اللفظ وحده غير منظور فيه إلى مؤداه، فليس من قبيل البلاغة، وقد بني على ذلك أن التقديم في قوله تعالى: ﴿ **وبالآخرة هم يوقنون** ﴾ [البقرة / 04]، وليس لمجرد الفاصلة، بل لرعاية الاختصاص»[37].

ويضرب الجندي أمثلة للسجع الذي لم يستوف شرط التكافؤ بين اللفظ والمعنى، فأتى مذموما فيقول: ولن تجد أكثر هذا النوع الغث إلا في كلام المتنبئين والمتكهنين، والمخرقين والمتكلفين المتعاظلين[38]، كقول مسيلمة الكذاب في كلمة له: «أذكروا نعم الله عليكم واشكروها، إذ جعل لكم الشمس سراجا، والغيث ثجاجا، وجعل لكم كباشا ونعاجا، وفضة وزجاجا، وذهبا وديباجا، ونعمته عليكم أن أخرج لكم من الأرض رمانا وعنبا وريحانا، وحنطة، وزؤانا»[39].

وعلق "علي الجندي" على سجع مسيلمة مبينا أن أحسن ما فيه سرق من القرآن الكريم، وسائره سخيف مقيت مضحك، اجتلبت ألفاظه لذاتها لا لمعناها ووضعت في غير مواضعها.

فالإبل أولى بالذكر من الكباش والنعاج لمنزلتها العالية عند العرب، وكان يغنى عن ذكر الكباش والنعاج كلمة الغنم. والفضة أحق أن تقرن بالذهب لا بالزجاج. والزؤان - وهو ما يخالط القمح - لا يعد نعمة حتى يذكر في معرض الامتنان مع الرمان والعنب والريحان.

و من أمثلة غثاثة السجع في كلام المتنبئين أيضا، ما ورد عن الرجل الذي ادعى النبوة في زمن خالد القسري وعارض القرآن، « فأتى به خالد فقال له: ما تقول؟ قال: عارضت في القرآن ما يقول الله: ﴿ **إنا أعطيناك الكوثر، فصل لربك و انحر، إن شانئك هو الأبتر**﴾ [الكوثر / 01- 03]، فقلت أنا ما هو أحسن من هذا: إنا أعطيناك الجماهر، فصل لربك وجاهر، ولا تطع كل ساحر وكافر. فأمر به خالد فضرب عنقه، وصلب على خشبة، فمر

به خلف بن خليفة الشاعر، فقال: إنا أعطيناك العمود، فصل لربك على عود، وأنا ضامن ألا تعود !»

فسجع هذا الأحمق لا يقل حطة وإسفافا عن سجع مسيلمة، فهو قد عارض سورة الكوثر، « التي حوت - على قصرها - ذكر الامتنان على الرسول الكريم بخير الدارين من أكرم معط، وأعظم منعم، ثم استنهاضه للعبادة وتقديم القرب لوجهه الكريم قياما بواجب الشكر لمن شرفه وزانه وصانه عن منن المخلوقات، ثم تبشير بأن ذكره خالد على كل لسان يوحد الله من إتباعه المؤمنين الذين هم أولاده، وأنّ مبغضه هو المنفع العقب الخامل الذكر في الدنيا والآخرة »[40]

المعيار الثامن: الألفاظ المختارة: قال أبو هلال: «إن القرآن امتاز عن كلام الناس في صفاء اللفظ»[41]

وقال ابن الأثير: ينبغي أن تكون الألفاظ المسجوعة حلوة[42]، حارة[43]، طنانة رنانة، لا غثة ولا باردة. وأعني أن صاحبها يصرف نظره، إلى السجع نفسه، من غير نظر إلى مفردات الألفاظ المسجوعة، ولا إلى تركيبها.و ما يشترط لهما من الحسن.و هو في الذي يأتي به من الألفاظ المسجوعة كمن ينقش أثوابا من الكرسف[44]، أو ينظم عقدا من الخزف الملون[45].

وذهب القلقشندي مذهب ابن الأثير فيما عدا أن تكون طنانة رنانة[46].

وسار العلوي على منهج ابن الأثير، وارتضى التنظيم لدى صنعه، والشروط التي ذكرها، وأضاف إليها أن تكون الألفاظ المسجوعة: رطبة صافية على السمع طيبة، تشتاق إلى سماعها الأنفس، ويلذ سماعها الآذان، ويجنبها الغثاثة والرداءة بدلا من الغثاثه والبرد[47].

وأضاف على الجندي ألا تكون غريبة، وقال: «لعل الغرابة هنا أقبح منها في أي مكان آخر، لأن الذهن – إذ ذاك - يتوزع بين ثلاثة أشياء: فهم الألفاظ الغريبة المجردة، وتذوقا لحلية، وإدراك المعاني جملة، فينتشر عليه الأمر بين هذه الثلاثة»[48].

وعلّق على شروط ابن الأثير قائلا: « قد يبدو عجيبا أن يشترط ابن الأثير في السجع حده ألفاظه وطنيها ورنينها، ولكن يبطل العجب إذا عرفنا أن السجع يعتمد على موازنات لفظية ومعدلات صوتية توفر له حظا من التنعيم، وأنّ هذه الكلمات التي خصها بالذكر تتسم بأن لها أجراسا موسيقية خاصة، فهي أصلح من غيرها لبيئة السجع»[49]

وهذا ما جعل الصاحب بن عباد يتغنى بألفاظه من ذوات الحروف الضخمة: حروف التفخيم والإطباق، فتكثر في كلماته القاف والضاد والظاء والصاد والطاء ونحوها مما يجعل الكلام جزلا ذا جلجلة ورنين، ومن أجل ذلك كان بناء الصاحب بن عباد ثويا ضخما يروع القارئ لأول وهلة بصلابته ومتانته[50].

والحقيقة أن القيمة الصوتية للألفاظ وجمالها المعنوي لا يكتمل إلا إذا رافقه حسن التوظيف والاستعمال، « فكثير من الكلمات تملأ الأذن صخبا وجلبا، ولكنها لا تعدو أن تكون كما قال الشاعر:

و ما مثله إلا كفارغ بندق   خلى من المعنى ولكن يفرقع.

نعم لا قيمة للألفاظ حتى تؤدي ما قصد منها أداء تاما، بما احتوت عليه من قوة جائشة، وحياة خصبة، وبما توحي من شعور مشع، وعاطفة متوهجة، وأهون بهذه الضخامة إذا كانت جوفاء كالطبل، وذووا الخلائق المفسطسة الذين يقل نصيبهم من العواطف الحادة، يختلفون بكمال التعبير ومحاسنه، ولا يلقون بالهم إلى ما فيه من فراغ»[51]. وقد صدق من قال: أعلم أن مثل الكلام كمثل الحجارة، فمنها ما هو أعز من الذهب والفضة، ومنها مالا يعطى في الصخرة العظيمة منه درهم، وفي ذلك أقول:[52]

و ما الحجر الكبير أعز فيما   طفرت به من الحجر الصغير.

وكم أبصرت من حجر خفيف   صغير بيع بالثمن الكثير.

وهناك شيء آخر تجدر الإشارة إليه وهو أن الحلية لا تجمل إلا إذا كانت مصقولة، والزينة لا تحسن إلا إذا كانت مهذبة، فعطل الجيد من الحلي آنق في العين من الحلية الغليظة، وخلو الثوب من النقش ألطف في الذوق من الزينة الخشنة. لذلك فمن البلاغة انتقاء الألفاظ الواضحة المأنوسة الاستعمال ليسهل على الذهن فهم مدلولاتها في سرعة ويسر فيكون فهمها أعمق وتأثيرها أشدّ[53].

وقد علق الجندي على مثل هذا السجع وأصحابه قائلا: «و قد أثر عن بعض المقعرين أسجاع يخيّل إلينا أنهم كانوا ينحتونها نحتا ويفتلونها فتلا كما تفتل الحبال، حتى ليؤثر سماعها أن ينقش الخردل، ويصك بالجندل على أن تصافح أذنيه بألفاظها الجافية، وروحها الثقيلة »[54].

وأورد أمثلة لهذا السجع ومن ذلك قول حكم الخضري لابن ميادة: « والله لئن ساجعتني سجعا، لتجدني شجاعا، للجار مناعا، ولأجدنك هياعا، للحسب مضياعا، ولئن باطشك بطاشا، لأدهشنك إدهاشا، ولأدقن منك مشاشا، حتى يجيء بولك رشاشا ! »[55]

وقد علق أبو الفرج الأصبهاني على هذا السجع قائلا: «و هذا من غث السجع وأردله، وإنما ذكرته ليستدل به على ما هو دونه مما ألغيت ذكره »[56].

ومن أمثلة ذلك أيضا ما ورد في خطب بعض المتكلمين، فقال في صفة الله تعالى: لا يقاس بالقياس، ولا يدرك بالألماس - أراد جمع لمس -، فأصاب السجع وأخطأ في المعنى[57].

وحكى أبو الحسن: أن غلاما كان يقعر في كلامه فأتى أبا الأسود الدؤلي يلتم بعض ما عنده، فقال له أبو الأسود: ما فعل أبوك؟

قال: أخدته الحمى فطبخته طبخا، وفتخته[58] فتخا، وفضحته فضحا فتركته فرخا ! فقال أبو الأسود: فما فعلت امرأته التي كانت تشاره، وتماره، وتهاره، وتزاره !

قال: طلقها وتزوجت غيره فرضيت وحظيت وبظيت !

فقال أبو الأسود: قد علمنا رضيت وحضيت، فما معنى بظيت؟

قال: هذا حرف من الغريب لم يبلغك.

قال أبو الأسود: يا بني، كل كلمة لا يعرفها عمك فاسترها كما تستر السنور خرأها[59]! وقد علق الجندي على ذلك بقوله: « فانظر كيف مسخ الكلام بهذه الغرابة صورة شوهاء تثير الضحك من أعماقنا كما تثير ألعاب القردة »[60].

ومن أمثلة هذا السجع أيضا أن رجلا يدعى " أبا الرطل" كان بالبصرة يتحامق ولا يتكلم إلا بالسجع هزلا وكان إذا سمع رجلا يقول: لا ننكر الله قدرة، قال هو: ولا للهندبا خضرة، ولا للزردج صفرة، ولا للنخلة بسرة، ولا للعصفرة حمرة[61]، ولا للقفا نقرة[62].

ويرى على الجندي أن غرابة الألفاظ ليست مستنكرة على الإطلاق، فهي- في رأيه - غير مذمومة من أهل البادية لغلبة العجرفة عليهم، ولأنهم كانوا يأتون بالغريب على سجيتهم لا عن تطلب وتعمل[63].

وقد ذكروا: « أنّ رجلا أنشد قوما شعرا فاستغربوه، فقال: والله ما هو بغريب ولكنكم في الأدب غرباء »[64]. ويقول الجاحظ: « وكما لا ينبغي أن يكون اللفظ عاميا ساقطا سوقيا، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريبا وحشيا إلا أن يكون المتكلم بدويا أعربيا»[65].

ويضيف الجندي إلى ذلك قائلا: « إنما يدم الغريب من أهل الحضر والمولدين الذين غزوا بالرقة، ونشئوا في النعيم، فهم عنه غرباء كغريبته في الكلام»[66].

ولربما ذلك ما جعل الآمدي يؤاخذ على أبي تمام -و هو من الشعراء المولدين- تتبعه وحشي الكلام، وتعمد إدخاله في شعره، لأنه ليس من لقبهو لا من ألفاظه[67].

وقد يكون لاستعمال المفردات الغربية أثر مباشر في إعاقة المعنى، واستحالته لدى السامع. وفي دلك يقول "على الجندي": « وحسبنا من سيئات الغرابة أنها تعوق مهمة البيان، وتقوت الغرض منه، وتضرب بين الذهن والفهم بحجاب كثيف، وتطيل طريقه إلى الغاية، وتنثر في حفافيها الأشواك والعراقيل»[68].

وهذا الأمر يجعل السامع أيضا يصرف قواه الذهنية على تلقي اللفظ وإدراك مقاطعه، وعلى استحضار المعنى المراد به. وعليه فبقدر ما يسهل اللفظ وتقل حروفه، يسهل تلقيه، فتقل من ثَمَّ قوة الانتباه المنصرفة إلى استيعاب مقاطعه وإدراكها، ويؤخذ من هذا أن الألفاظ التي هي أقل مقاطع وأسهل على النطق هي الجديرة باختيار الكاتب دون غيرها من المترادفات التي تساويها في سائر الحيثيات[69].

وهذه الأحكام ليست مطلقة « فقد يكون اللفظ غريبا في ذاته، ولكن استعماله يكون متعينا، لأن حسن السبك وقوة المعنى يقتضيانه، فإذا لحقه عصب فإن مرده إلى سوء استخدامه، ووضعه في غير مكانه »[70].

المعيار التاسع: الطلاوة، والمقصود بها حسن الكلام ورونقه وعذوبته.

المعيار العاشر: اجتماع محسنين: ذهب الرازي إلى أنّه إذا جاء التجنيس مع الترصيع كان أحسن، كقولهم: ما وراء الخلق الذميم إلا الخلق الذميم[71].

فالتصريع لون من ألوان الإيقاع الصوتي، وقد عده النقاد أفضل ضروب السجع وأعلاه مرتبة، وقد أشار إليه الثعالبي في وصف شعر الأمير أبي الفضل الميكالي، حيث يقول[72]:

و إذا تفتق نور شعرك ناظرا   فالحسن بين مرصعو مرصع.

ومما يزيد حسنه - أي الترصيع - عند النقاد أشياء يذكر منها.

1- أن تنظم إليه حلية أخرى بديعية فترفع من شانه بالتجنيس - وقد جاء ذلك كثيرا - والطباق والمقابلة، والتقسيم[73]، مثل قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَواْ إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ**

الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ، وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لاَ يُقْصِرُونَ ﴾ [الأعراف/ 201-202] .

وقوله تعالى: ﴿ **ما أنت بنعمة ربك بمجنون، وإنّ لك لأجرا غير ممنون** ﴾ [القلم /02-03]. ومثاله من النثر قولهم: " إذا قلت الأنصار، كلت الأبصار" " وقد وطئت الدهماء أعقابهم، وخشيت الأعداء أعقابهم"[74]. فأعقابهم الأولى بمعنى مشت خلفهم وتبعت آثارهم، وأعقابهم الثانية بمعنى خافت ذريتهم

المعيار الحادي عشر: قصر القر ائن

قال ابن الأثير: " كلما قلت الألفاظ كان أحسن"[75] و ذهب إلى أن أحسن أنماطه ما كان من لفظتين، وعلل حسن التقصير بتقارب الفواصل على سمع السامع[76].

وذهب القلقشندي إلى أن قصر القرائن يدل على قوة التمكن وأحكام الصنعة: لا سيما القصير منها للغاية[77].

وذكر القلقشندي أيضا أن صاحب" حسن التوسل" رأى أن السجع طويل القرائن الذي في السمع، بتشوق السامع إلى ما يريد متزايدا على سمعه

وقد شذ ابن النقيب فأعجب بالسجع طويل القرائن، لأنه كلما طالت القرائن زاد بيانها وإفصاحها.

وقد عدّ عبد العزيز عتيق قصر القرائن شرطا هاما لحسن السجع، وسماه السجع القصير وعنه يقول: [78] " وأحسن السجع القصير ما كان مؤلفا من لفظتين، كقوله تعالى: ﴿ **والمرسلات عرفا، فالعاصفات عصفا** ﴾ [المرسلات/ 1-2] وقوله تعالى: ﴿ **يا أيها المدثر، قم فأنذر وربك فكبر، وثيابك فطهّر، والرجز فاهجر** ﴾ [المدثر/ 1-5].

المعيار الثاني عشر: حسن التركيب:

يرى ابن الأثير أن اللفظة المفردة، إذا دخلت في التركيب (الجملة)، كان لتركيبها حكم آخر، وذلك لأنه يحدث عن هذا التركيب من فوائد التأليفات والامتزاجات ما يُخيّل للسامع أن هذه الألفاظ ليست تلك التي كانت مفردة. ومثال ذلك كمن أخذ لآلِيء ليست من ذوات القيم الغالية، فألفها وأحسن الوضع في تأليفها، فخيل للناظر- بحسن تأليفه، وإتقان صنعته - أنها ليست تلك التي كانت منثورة مبددة.

وفي عكس ذلك من يأخذ لآلِيء من ذوات القيم الغالية، فيفسد تأليفها، فإنه يضع من حسنها، وكذلك يجرى حكم الألفاظ العالية مع فساد التأليف.

ولذلك جعل ابن الأثير من حسن التركيب معيارا لجودة السجع[79]

المعيار الثالث عشر: الاعتدال

صرح ابن الأثير: اعلم أن الأصل في السجع إنما هو الاعتدال في مقاطع الكلام، والاعتدال مطلوب في جميع الأشياء، والنفس تميل إليه بالطبع[80].

أما العلوي، تحدث عن الكلام المتوازن حيث يقول: متى كان الكلام في المنظوم والمنثور خارجا على هذا المخرج، كان متسق النظام، رشيق الاعتدال[81].

وأفاض السيد محمد الحكيم في الحديث عن الاعتلال فقال: الاعتدال في السجع- عند العرب- يكون بأمرين:

أحدهما: أن تكون القرينتان متعادلتين، وذلك بأن لا تزيد إحداهما على الأخرى زيادة كبيرة.

والثاني: أن يكون كل منهما غير مفرط الطول[82].

وطريق معرفة المفرط في الطول من غيره أن ينظر في السجع، فان أمكن أن يوقف فيه على آخر كل قرينة من قرائنه بدون أن ينقطع النفس في أثناء ذاك، وهو من غير المفرط في الطول، وهذا ما يظهر فيه الغرض المطلوب من السجع، وهو حصول المزاوجة فيه بين القرائن. فانه إذا وقف فيه على آخر القرينة الأولى ثم على آخر القرينة الثانية –و هي موافقة لها في الروي- ظهر أمر المزاوجة بينهما بغير توقف، والوقوف هنا متعين لا يسوغ تركه.

وإذا لم يمكن أن يوقف على آخر كل قرينة بدون أن ينقطع النفس أثناء ذلك فهو من المفرط في الطول. وهذا مما لا يظهر فيه الغرض المطلوب من السجع، وهو حصول المزاوجة فيه بين القرينتين، لأنه يحتاج فيه إلى أن يوقف أثناء كل منهما للاضطرار إلى ذلك، وفي آخرهما لتعيين ذلك الوقوف. فإذا وصل إلى الفاصلة الثانية يكون السامع ربما ذهل عن أمر الفاصلة الأولى، بسبب ما وقع من الفعل. فيخفى بذلك أمر المزاوجة، والمطلوب أن يكون واضحا غير خفي.

المعيار الرابع عشر: عدم الترادف:

أعلن ابن الأثير أنه نبّه على شرط لم ينبِّه عليه أحد غيره، وعدّه سرا هو خلاصة السجع المطلوبة. فإن عرى الكلام المسجوع منه لا يتعدى به أصلا، وهو أن تكون كل واحدة من القرينتين المزدوجتين مشتملة على معنى غير المعنى الذي اشتملت عليه أختها[83].

فإن كان المعنى فيهما سواء فذلك هو التطويل بعينه، لأنّ التطويل إنّما هو الدلالة على المعنى بألفاظ يمكن الدلالة عليه بدونها، وجُلّ كلام الناس المسجوع جار عليه. وإذا تأملت كتابة المفلقين ممن تقدم كالصابي وابن العميد وابن عباد وفلان وفلان، فإنك ترى أكثر المسجوع منه كذلك، والأقل على ما أشرت إليه[84]. وقد أجمل ابن الأثير معايير الجودة عنده في أربع شرائط يحتاج إليها الكلام المسجوع: لا بد منها: وهي:

الأولى: اختيار مفردات الألفاظ على الوجه الذي أشار إليه فيما تقدم.

الثانية: اختيار التراكيب على الوجه الذي أشار إليه.

الثالثة: أن يكون اللفظ تابعا للمعنى، لا المعنى تابعا للفظ.

الرابعة: أن تكون كل واحدة من القرينتين المسجوعتين دالة على معنى غير المعنى الذي دلت عليه أختها[85].

المعيار الخامس عشر: وقوع التحسين في نفس الفواصل، ومثل له القلقشندى بقولهم: إذا قلّت الأنصار، كلّت الأبصار[86].

المعيار السادس عشر: قرب التشاكل بين الفواصل أي ألا تكون فاصلة القرينة الأولى بعيدة المشاكلة لفاصلة القرينة الثانية.

المعيار السابع عشر: اقتضاء المقام له: قال على الجندي: لا يصلح السجع لكل موضع، وأصلح الموضوعات له هي التي يتجه فيها الخطاب إلى العاطفة، لأنه باتزان كلماته، وتعادل فواصله، وائتلاف قوافيه، يفعل ما يفعله الشعر في النفوس من إثارة حماستها، واستفزاز مشاعرها. ولا بد أن يكون الكلام مطابقا لنفس صاحبه، ولنفس قائله، ولنفس الغرض الذي قيل فيه[87].

هذه أهم المعايير التي أوردها النقاد، والتي رأوا أنّ من شأنها أن تجعل السجع محمودا خاصة وأنّ هذا الأسلوب في الكلام كان له أثر بارز في حياة العرب قبل مجيء الإسلام، حيث كان أداة هامة جرت بها ألسنة الكهان، واستطاعوا من خلالها أن يسحروا عقول الناس. ولما تعلق الأمر بالقرآن وقف الكثير من النقاد موقفا سلبيا من السجع على اعتبار ارتباطه بالكهانة، لكن الكثير منهم حاولوا إنزال السجع مكانته وجعلوا له شروطا حاولنا جمعها في هذا المقام.

مراجع البحث وإحالاته:

1- الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق: مفيد قميحة، ج1، دار الكتب العلمية بيروت، 1981، ص 286. ينظر صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أحمد بن علي القلقشندي، ت: يوسف علي طويل، دار الفكر دمشق، ط1، ج1، 1987، ص 290.

2 - المصدر نفسه، ص نفسها.

3- المصدر نفسه ص 419.

4- ينظر إعجاز القرآن " الفواصل" د.حسين نصار، مكتبة مصر، ط1، 1999م، ص200.

5- المثل السائر، ابن الأثير، تعليق: أحمد الحوفي- بدوي طبانة، ج1، دار النهضة مصر، د/ت، ص 276. ينظر على الجندي، صور البديع فن الأسجاع، دار الفكر العربي مصر، ج2، د/ط، د/ت، ص 142.

6- الصناعتين، ص 288 .

7- الصناعتين، ص 176.

8-الصناعتين، ص 419.

9 - سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيد، مكتبة علي صبيح القاهرة، 1969، ص171، ينظر صور البديع، فن الأسجاع، على الجندي، ج2، ص 148.

10- سر الفصاحة، ص 167.

11- صبح الأعشى، القلقشندي، ج2، ص316. ينظر صور البديع في الأسجاع، ج2، ص 149.

12- صور البديع فن الأسجاع، ج2، ص 148.

13- البيان والتبين، الجاحظ، ت: الحامي فوزي عطوي، دار صعب بيروت، ط1، 1968، ج1، ص 235.

14- نقد النثر، قدامة بن جعفر، ت: عبد المنعم الخفاجي، دار الكتب العلمية لبنان، 1978، ص 108.

15- ينظر صور البديع، على الجندي، ج2، ص 149.

16- المثل السائر، ص 76.

17- صور البديع، على الجندي، ج2، ص 149.

18- ينظر صور البديع، ج2، ص 150.

19- ينظر إعجاز القرآن " الفواصل"، د: حسين نصار، ص 201.

20- الصناعتين، ص 287.

21- المصدر نفسه، ص 287، ينظر سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص 185.

22- إعجاز القرآن " الفواصل " د: حسين نصار، ص 201.

23- الإد بكسر الهمزة: الأمر الفظيع المنكر.

24- في البلاغة العربية، علم البديع"، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربي بيروت، 1985، ص 222/221.

25- المصاع: القتال.

26- الصناعتين، ص 289.

27- ينظر الصناعتين، ص 429، ينظر إعجاز القرآن "الفواصل"، حسين نصار، ص 202.

28- ينظر الصناعتين، ص 285.

29 - أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، دار المدني، جدة، 1991، ص 11.

30- ينظر أسرار البلاغة، ص [11-4]، وينظر إعجاز القرآن "الفواصل"، حسين نصار، ص 202 – 203.

31- المثل السائر، ج1، ص 276.

32- المثل السائر، ج1، ص 276.

33- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي القاهرة، ج1، د/ط، ص 78، 89، 91.

34- الطراز، العلوي، ج3، ص22، - نقلا عن إعجاز القرآن "الفواصل" د: حسين نصار، ص 204.

35- ينظر صور البديع، ج2، ص 141.

36- صور البديع، ج2، ص 141.

37- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج2، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت، ط1، 2005، ص 177.

38- ينظر فن الأسجاع، ج2، ص 142.

39- صور البديع في الأسجاع، ج2، ص 142.

40- العقد الفريد، ابن عبد ربه، ت: مفيد محمد قميحة، ج04، دار الكتب العلمية، ط1ن1983، ص 193.

41- ينظر جمهرة خطب العرب، أحمد علي صفوت، ت: عصام عشيتو، ج2، المكتبة العلمية بيروت، ط1، 1987، ص 223.

42- الصناعتين، ص 285.

43- المثل السائر، ج1، ص 275.

44- الكرسف: القطن.

45- ينظر المثل السائر، ج1، ص 276.

46- ينظر صبح الأعشى، ج2، ص 280.

47- الطراز، ج3، ص 21.

48- صور البديع، ج2، ص 152.

49- صور البديع، ج2، ص 150.

50- ينظر صور البديع، ج2، ص150-151.

51- صور البديع، ج2، ص 151.

52- صور البديع، ج2، ص 152.

53- ينظر صور البديع، ج2، ص 152.

54- صور البديع، ج2، ص 152.

55- المرجع السابق، ص نفسها.

56- الأغاني، الأصفهاني، ج2، 391.

57- ينظر الصناعتين، ص 33.

58- فتخة: أضعفته.

59- البيان والتبيين، ج 1، ص 291.

60- صور البديع، ج2، ص 153.

61 - الهندبا بالكسر: بقل يؤكل. - الزردج: زهر الزعفران، - البسرة: الثمرة إذا لونت قبل النضج. العصفر: صبغ الثياب

62- معجم الأدباء، ص 209- 210.

63- ينظر صور البديع، ج2، ص 154.

64- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، دار الجيل لبنان، ط5، 1981، ص 86.

65- البيان والتبيين، ج1، ص133.

66- صور البديع، ج2، ص 155.

67- ينظر الموازنة بين الطائيين، الآمدي، 271.

68- صور البديع، ج2، ص 157.

69- ينظر صور البديع، ج2، ص157-178.

70- صور البديع، ج2، ص 158.

71-ينظر إعجاز القران – الفواصل، د. حسين نصار، ص 205.

72- ينظر، صور البديع، ج2، ص 29.

73- صور البديع، ج2، ص 30.

74- صور البديع، ج2، ص 30.

75- المثل السائر، ج1، ص 335

76- ينظر المثل السائر، ج1، ص 336.

77- ينظر صبح الأعشى، ج2، ص 286.

78- علم البديع، د: عبد العزيز عتيق، ص 221-222.

79- ينظر المثل السائر، ج1، ص (270-276)

80- المثل السائر، ج1، ص270).

81- المصدر نفسه، ج1، ص 444.

82- الطراز، العلوي، ج3، ص38.

83- إعجاز القرآن، الباقلاني، ت: أحمد صقر، دار المعارف القاهرة، د/ط، 1945، ص 113.

84- المثل السائر، ج1، ص278، ينظر صور البديع، علي الجندى، ج1، ص220، وينظر صبح الأعشى، القلقشندى، ج2، ص290.

85- المثل السائر، ج1، ص 278.

86- صبح الأعشى، القلقشندي، ج2، ص291.

87- صور البديع، علي الجندى، ج1، ص 161.

قائمة المصادروالمراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش.

1. ابن الأثير، المثل السائر، تعليق: أحمد الحوفي- بدوي طبانة، ج1، دار النهضة مصر، د/ت.
2. ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، دار الجيل لبنان، ط5، 1981.
3. ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيد، مكتبة علي صبيح القاهرة، 1969.
4. ابن عبد ربه، العقد الفريد، ت: مفيد محمد قميحة، ج04، دار الكتب العلمية، ط1ن1983.
5. أبو هلال العسكري، الصناعتين، تحقيق: مفيد قميحة، ج1، دار الكتب العلمية بيروت، 1981.
6. أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ت: يوسف علي طويل، دار الفكر دمشق، ط1، ج1، 1987.
7. أحمد علي صفوت، جمهرة خطب العرب، ت: عصام عشيتو، ج2، المكتبة العلمية بيروت، ط1، 1987
8. الباقلاني، إعجاز القرآن، ت: أحمد صقر، دار المعارف القاهرة، د/ط، 1945.
9. الجاحظ، البيان والتبين، ت: الحامي فوزي عطوي، ج1، دار صعب بيروت، ط1، 1968.
10. حسين نصار، إعجاز القرآن " الفواصل"، مكتبة مصر، ط1، 1999م.
11. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي القاهرة، ج1، د/ط.
12. السوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج2، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت، ط1، 2005.
13. عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية " علم البديع"، دار النهضة العربي بيروت، د/ط، 1985.
14. عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، دار المدني، جدة، د/ط، 1991.
15. على الجندي، صور البديع فن الأسجاع، دار الفكر العربي مصر، ج2، د/ط، د/ت.
16. قدامة بن جعفر، نقد النثر، ت: محمد عبد المنعم الخفاجي، دار الكتب العلمية لبنان، ط1، 1978.